جامعة الكويت.. إنجازات عززت مسيرتها العلمية الرائدة

6

تمنى أن تكون جلسة 8 يناير جلسة إنجازات وليس تأجيلات

الشاهين لـ«الوسط»: ملف التجنيس سيادي ويجب ألا يكون عرضه للمساومات السياسية والنيابية

- أطالب اللجنة المالية بتقديم مزايا للقروض الحسنة وتخفيض نسب الخصم بحالات التقاعد
- أؤيد مقترح اسقاط القروض عن المواطنين فهناك وفرة مالية لدى الدولة
- يجب إسقاط الديون عن الغارمين ومساعدتهم اتباعاً لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء

النائب أسامه الشاهين خلال حديثه لـ«الوسط»

رياض عواد

أكد النائب أسامه الشاهين أن قانون التقاعد المبكر طال انتظاره من المواطنين مضيفا إن القانون سيقدم مميزات كبيره متمنيا أن تكون جلسة مجلس الأمه المقبلة يوم 8 يناير الجاري جلسة انجاز وليست جلسه تأجيل وقال الشاهين في تصريحات خاصة ل « الوسط «: ان المسؤولية كبيره على الحكومة متمثلة في وزير المالية د.نايف الحجرف وكذلك على نواب مجلس الأمه وكذلك أعضاء اللجنة المالية والاقتصادية.

واضاف الشاهين أنه كان داعما للقانون الأول الذي صدر وردته الحكومة وكان من المطالبين بالتصويت عليه مرة أخرى ليكون غير قابل للرد ولكن استجابة للرأي العام ورأي بعض النواب للوصول الى حل توافقي تم تقديم اقتراح جديد وشمل حلولا توافقية مضيفا الى أن عمليه التوافق تتطلب المراجعات من الطرفين للوصول لحل وحلول وسط قد لا تكون مرضيه للجميع ولكنها بلا شك ستقدم تحسينات وتطويرات علما بأنها لا تحقق طموحنا.

ودعا الشاهين اللجنة المالية والاقتصادية في اجتماعها المقبل قبل جلسة 8 يناير لعمل مزيد من التطوير والتحسين ومزيد من المزايا على صعيد القروض الحسنه و تخفيض نسب الخصم على حالات التقاعد المبكر الاختياري.

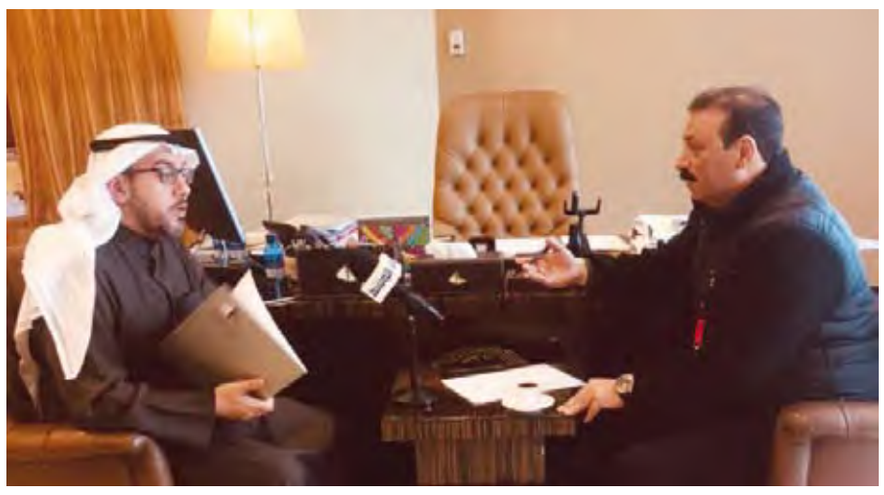

الشاهين متحدثا للزميل رياض عواد

ملف التجنيس

وعن ملف التجنيس قال الشاهين : ان هذا الملف من أهم الملفات لأنه يتعلق بمظاهر السيادة ويتعلق بنسيج المجتمع وتكامله وهذا الملف لا يجب ان يكون عرضه للنزاعات الفردية وعرضه للضغوط الدولية أو حتى المساومات والتسويات السياسية والنيابية مضيفا أن ملف التجنيس المتوقع ان يتم في خلال الشهرين المقبلين كما ان الرأي العام مهتم بألا يكون هناك تجنيس لمن عليهم قيود أمنيه أو لمن انتسابهم غير صحيح طبقا للبصمة الوراثية مضيفا أننا لن نقبل أن يكون هناك ملفات متضخمة وغير حقيقيه أو مزوره وخلاف الواقع ونحن كمجلس نواب في الصف الأول للدفاع عن الهوية المجتمعيه .

وعن تجنيس غير المسلمين قال الشاهين إن دين الدولة في الدستور هو الإسلام حيث حرص المشرع في الثمانينات على إضافة بند الديانة ، وتعجب الشاهين من بعض النواب الذين يريدون محاربه بند الديانة على سند انه لا يجوز التمييز بين الناس على ديانتهم وقال نفس المادة في الدستور التي ذكرت ذلك هي من ذكرت شرط اللغة فكيف لا تطالبون برفع شرط اللغة العربية من ذات المادة وتساءل الشاهين لماذا كان الإسلام هو اهون البنود عليكم فاتجهتم الى إلغائه ولم تطالبوا أيضا بإلغاء الشروط الأخرى. وقال الشاهين إن المساس لهذه الشروط مرفوض وديانه الدولة ولغتها ونسيجها الاجتماعي مكون أساسي وان شاء الله ننجح في الدفاع عنها بالتعاون مع اخواننا في وزاره الداخلية وبقيه الجهات الحكومية .

اسقاط القروض

وعن موضوع اسقاط القروض عن المواطنين قال الشاهين: هو طلب يستحق منا جميعا الدعم والتأكيد عليه وأعلنت ذلك مسبقا في جميع وسائل الاعلام وأكرر مره اخرى أؤيد هذا المقترح عبر موقع وجريده الوسط.

مضيفا أنه من حيث المبدأ تستحق هذه الشريحة اسقاط القروض عنها لأن هناك مواطنين محتاجين الرعاية والوقفة حتى نزيل عنهم الهموم المالية والديون المتراكمة عليهم من جراء القروض علما بأن هناك وفره ماليه عند الدولة وتقصير من الدولة في توفير الاحتياجات الأساسية سواء ما يتعلق بالإسكان أو الصحة العامة والتعليم العام وكل هذا يتطلب من المواطنين التوجه لحلول أخرى كالاقتراض والاستدانة لسد حاجتهم ومتطلبات الحياه المختلفة التي قصرت بها الحكومة.

وأكد الشاهين أنه مع هذا الطلب حيث قال نعم لإسقاط القروض والفوائد ونرفض الربا ولكن كما نعلم جميعا أن هذه الديون استحقت بسبب التقصير الحكومي وهناك بفضل الله وفره ماليه في ميزانيه الدولة.

مساعدة الغارمين

كما طالب الشاهين أيضا بإسقاط الديون عن الغارمين ومساعدتهم وهي من أبواب الشريعة الإسلامية السمحاء فلا نتردد في دعم هذه القضية. وأضاف الشاهين أنه لابد وأن يكون لهذه العملية معايير تحكمها بحيث يكون هناك عدالة ومساواة في مساعده المحتاجين فقط وليس مساعده جميع أصحاب القروض حيث ان هناك بعض التجار الذين يستدينون لزيادة تجارتهم ويوفرون أموالهم

وتساءل الشاهين هل التاجر يتساوى مع المحتاج والذي استدان واقترض لسد حاجته الأساسية كما طالب الشاهين بإعطاء البعض مميزات اضافية لمحدودي الدخل والمحتاجين الذين لم يقترضوا ليكونوا اسوة بمن تم اسقاط قروضهم ليستفيد منه في تحسين معيشته من الدولة كما شكر الشاهين زميله النائب ماجد المطيري على اثارته هذه المشكلة وخلق رأي عام مؤيد لحلها وندعمه ونشارك فيه.

واختتم الشاهين حديثه للوسط بانه يتمنى في العام الجديد يكون عام امل وعمل لخير المواطنين وان يكون لدينا خطط رقميه واضحة ولدينا المؤشرات الناجحة التي تستطيع ان تحاسب المقصرين بواسطتها وان لا يأتي نهاية عام 2019 إلا ولدينا انجازات قدمناها للمواطنين الكويتيين ولوطننا الكويت وقبل كل شيء نرضي الله سبحانه وتعالى.

تشمل العديد من القضايا التشريعية والرقابية التي تهم المواطنين

«الأمة» أصدر 38 تكليفا منها 30 للجان و3 لمكتب المجلس و5 لـ «المحاسبة»

عرض– ربيع سكر

أصدر مجلس الأمة خلال في جلساته التي عقدها عام 2018 نحو 38 تكليفًا منها 30 للجان ، منها 25 تكليفًا للجان الدائمة و5 تكليفات للجان المؤقتة، وتم تكليف مكتب المجلس بثلاثة تكليفات ، وتكليف ديوان المحاسبة بخمسة تكليفات.

وأوضح تقرير أعده المجلس وتنشر « الوسط « أهم ما جاء فيه ، أن تكليفات المجلس شملت الجانبين الرقابي والتشريعي سواء بالتحقيق في بعض الموضوعات أو دراستها وكذلك دراسة اقتراحات ومشروعات قوانين وإعداد تقارير بشأنها.

وشملت تكليفات المجلس لمكتب المجلس بحث آلية التعامل مع الأسئلة البرلمانية وتلاوة العرائض والشكاوى أثناء الجلسة، وكلف المجلس ديوان المحاسبة فحص المصروفات والمنافع الاجتماعية في ميزانية مجلس الوزراء ودراسة الحالة المالية للدولة، وندب العسكريين لدى النواب . ومن أهم التكليفات أيضا تكليف لجنة تحسين بيئة الأعمال متابعة صرف دعم العمالة الوطنية لأصحاب التراخيص فائقة الصغر وتكليف التعليمية بالتحقق في حادثة وفاة الطالب عيسى البلوشي ، وحقوق الإنسان بالتحقق في الحوادث المتكررة لمحاولات انتحار البدون.

وطلف المجلس لجنة الداخلية والدفاع بدراسة الاقتراحات كافة ذات الصلة بالعملية الانتخابية وتوزيع الدوائر ونظام التصويت واللجنة المالية مكلفة بدراسة الأسس المالية لبرنامج الاستدامة المالي والاقتصادي وبرنامج الحكومة ، والخارجية تبحث مدى فعالية قروض الصندوق الكويتي للتنمية في خدمة السياسة الخارجية.

وتم تكليف التعليمية بالتحقق في الشهادات المزورة والوهمية وخطط وزارة التعليم في استغلال مواقع الجامعة والتشريعية بدراسة مدى دستورية استجواب الموزري لسمو رئيس الوزراء ، ومعالجة الحكومة لحساب العهد والأرباح المحتجزة والديون المستحقة في لجنة الميزانيات ، وتكليف حماية الأموال العامة بالتحقق بشبهات فساد في مصفاة الزور والحيازات الزراعية

وإليكم جانبا من تلك التكليفات : جلسة 9 يناير 2018 : تكليف لجنة تحسين بيئة الأعمال متابعة الإجراءات الحكومية لإتمام صرف دعم العمالة الوطنية لأصحاب التراخيص فائقة الصغر. تكليف لجنة الميزانيات والحساب الختامي نظر التقارير الواردة من ديوان المحاسبة ووزارة الداخلية بشأن المخالفات المالية في وزارة الداخلية خلال العامين 2014 / 2015 و2015 / 2016 وتقديم تقريرها في فترة لا تجاوز ثلاثين يومًا.

جلسة 6 فبراير : تكليف لجنة البيئة دراسة موضوع حماية الحدائق العامة وتنميتها وتطويرها والوقوف على حقيقة استصدار قرارات لإنشاء مبان في حديقة جمال عبد الناصر بمنطقة الرّوضة على أن تقوم اللجنة بإعداد تقرير بذلك لعرضه على المجلس.

تكليف اللجنة التشريعية والقانونية إعداد تقرير بشأن تعديل قانون مكافحة الفساد فيما يتعلق بمنع تعارض المصالح خلال شهر.

جلسة 13 فبراير : تكليف لجنة الشؤون الخارجية بحث موضوع التصريحات الصادرة بخصوص العمالة الفلبينية على أن تقدم اللجنة تقريرها قبل جلسة 6 مارس 2018. تكليف لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد التحقيق في حادثة وفاة الطالب عيسى البلوشي ومشكلة الطالب الكويتي حسين الموسوي في أستراليا والحوادث المشابهة على أن تقدم اللجنة تقريرها للمجلس خلال شهر.

جلسة 6 مارس : تكليف لجنة حقوق الإنسان التحقيق في الحوادث المتكررة لمحاولات الانتحار من قبل (البدون) والوقوف على أسبابها وآثارها وكيفية معالجتها ومدى الالتزام بمعايير حقوق الإنسان بهذا الشأن.

جلسة 21 مارس : تكليف لجنة الشؤون التشريعية والقانونية الانتهاء من تقارير الاقتراحات بقوانين التالية خلال شهر:

–اقتراح بتعديل بعض أحكام القانون رقم (16/1960) بإصدار قانون الجزاء.

–اقتراح بتعديل بعض أحكام القانون رقم (31/1970) بتعديل قانون الجزاء رقم (16/1960).

–اقتراح بتعديل بعض أحكام القانون رقم (3/2006) بشأن المطبوعات والنشر.

–اقتراح بتعديل أحكام القانون رقم (61/2007) بشأن الإعلام المرئي والمسموع. جلسة 3 أبريل : تكليف لجنة تحسين بيئة الأعمال ورعاية المشاريع الصغيرة والمتوسطة التأكد من مدى تفعيل المادتين 38 و39 من اللائحة التنفيذية لقانون الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك مع جميع الجهات المذكورة بنص المادتين المشار إليهما. تكليف لجنة الشؤون التشريعية والقانونية تقديم تقريرها عن الاقتراح بقانون بإلغاء القانون رقم 115 لسنة 2014 بإنشاء الهيئة العامة للطرق والنقل البري خلال شهر.

تكليف لجنة الشؤون الداخلية والدفاع إعداد تقريرها بالقوانين الخاصة التي من شأنها أن تضم المناطق التي ليست ضمن الجداول الانتخابية إلى الدوائر الأقل عددًا من حيث أعداد الناخبين ومن ثم الأقرب جغرافيًا على أن تنجز اللجنة تقريرها خلال شهرين. جلسة 15 مايو : تكليف لجنة المرافق العامة مناقشة ربط طريق الوفرة 306 بالدائري السابع عبر برقان والمقوع مع الجهات المختصة.

تكليف لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد دراسة بعض الموضوعات المتعلقة بالعملية التعليمية وتتضمن:

• دراسة انتشار ظاهرة الغش في الامتحانات في مدارس التعليم العام وكليات ومعاهد التعليم العالي.

• قرار وزارة التربية والتعليم العالي اشتراط حصول الطالب على الآيلتس للابتعاث الخارجي.

• القرارات الصادرة من مجلس الخدمة المدنية المتعلقة باعتماد القبول للراغبين بالدراسة خارج الكويت.

تكليف لجنة الشؤون الداخلية والدفاع الانتهاء من النظر في الاقتراحات بقوانين المتعلقة بتعديل آلية التصويت والنظام الانتخابي والدوائر الانتخابية وشروط الترشيح وإعداد تقاريرها بهذا الشأن وعرضها على المجلس قبل بداية دور الانعقاد المقبل.= جلسة 29 مايو : تكليف لجنة الشؤون الصحية دراسة دمج برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة إلى هيئة القوى العاملة على أن تنجز تقريرها حتى بداية دور الانعقاد المقبل.

جلسة 26 يونيو : تكليف لجنة الشؤون المالية والاقتصادية دراسة الأسس المالية التي بني عليها برنامج الاستدامة المالي والاقتصادي، على أن تقدم اللجنة تقريرها إلى المجلس في هذا الشأن في بداية دور الانعقاد المقبل.

جلسة 27 يونيو : تكليف لجنة المرافق العامة تقديم تقريرها بشأن الاقتراح بقانون بإلغاء قانون الهيئة العامة للطرق والنقل البري إلى المجلس مع بداية دور الانعقاد المقبل مع الاحتفاظ بدوره على جدول الأعمال. تكليف لجنة الداخلية والدفاع بدراسة مقترح إنشاء هيئة الوقاية من المخدرات مجددًا وأخذ رأي الحكومة وتقديم تقريرها مع بداية دور الانعقاد المقبل. تكليف اللجنة التعليمية دراسة إلغاء قرار اختبار الآيلتس.

جلسة 27 نوفمبر : تكليف لجنة الشؤون الخارجية بالاطلاع على مدى فعالية القروض التي يقدمها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية في خدمة السياسة الخارجية ومدى استفادة دولة الكويت من هذه القروض في دعم علاقاتها بالدول المقترضة وبيان النسبة الفعلية لما يتم سداده من هذه القروض، وذلك بناء على الطلب المقدم من رئيس اللجنة النائب د. عبد الكريم الكندري.

تكليف لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد بالتحقيق في موضوع الشهادات العلمية المزورة والوهمية، وذلك بناء على طلب مقدم من رئيس اللجنة النائب د. عودة الرويعي على أن تقدم تقريرها قبل نهاية دور الانعقاد الحالي. مع ضم الطلب المقدم من بعض الأعضاء حول الموضوع نفسه الذي تناول النقاط التالية:

• تحديد حالات وصور التزوير التي تم اكتشافها في معادلة وقبول الشهادات العلمية في التعليم العالي.

جانب من إحدى الجلسات

• التحقيق في أعداد الشهادات المزورة التي تم اكتشافها بعد إتمام معادلتها في العام 2018. • التحقيق والتثبت بشأن نتائج لجان التحقيق التي تم تشكيلها في كل من الجامعة والتطبيقي.

• التحقق من توافر خطط في وزارة التعليم العالي للتعامل مع ظاهرة الشهادات المزورة ومعادلتها.

إحالة الاستجواب الموجه من النائب شعيب الموزري إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك بصفته الى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بناء على طلب سمو رئيس مجلس الوزراء.

جلسة 11 ديسمبر : تكليف اللجنة التعليمية إعداد تقرير عن خطة وزارة التعليم العالي ورؤيتها في شأن استغلال المواقع الحالية لجامعة الكويت تزامناً مع مشروع جامعة الشدادية على أن تستعين اللجنة بكل من ديوان المحاسبة وإدارة أملاك الدولة في هذا الشأن.

إحالة الاقتراح برغبة المقدم من العضو د. محمد الحويلة بشأن إنشاء متنزهات صحراوية سياحية إلى لجنة المرافق العامة بصفتها اللجنة المختصة عملاً بحكم المادة 58 من اللائحة الداخلية، وذلك بناء على طلب رئيس لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد.= إحالة برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي الخامس عشر للسنوات [2016/2017 – 2019/2020] نحو تنمية مستدامة، تطبيقاً لنص المادة 98 من الدستور إلى لجنة الشئون المالية والاقتصادية لإعداد تقرير بشأنه. إحالة الكتاب الموجه من وزير المالية بإعداد تقرير شامل وخطة بمعالجة ما ورد في رسالة العضو رياض أحمد العدساني بشأن حساب العهد والأرباح المحتجزة، والديون المستحقة للحكومة إلى لجنة الميزانيات والحساب الختامي (الوارد في الفقرة 73 في البند السادس عشر بجدول الأعمال). جلسة 12 ديسمبر : تكليف لجنة حماية الأموال العامة التحقيق في المخالفات وأوجه التقصير وشبهات الفساد والأضرار بالمال العام المتعلقة بسوء تنظيم مصفاة الزور وجميع البتروكيماويات المرتبطة بها وتحديد المسؤولين عنها، وتقديم تقرير لمجلس الأمة خلال شهرين (طلب مناقشة).

جلسة 25 ديسمبر 2018 : كلف المجلس لجنة تحسين بيئة الاعمال التأكد من مدى تفعيل المادتين 38 و39 من اللائحة التنفيذية لقانون الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك مع جميع الجهات المذكورة بنص المادتين المشار اليهما.

كلف المجلس لجنة حماية الأموال العامة التحقيق في الوقائع كافة المتعلقة بتخصيص حيازات زراعية وجواخير من قبل الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية لشركات صورية ورخصت بمستندات مزورة لصالح بعض القيادات في الهيئة وبعض المسؤولين في وزارة التجارة والصناعة وأقاربهم من دون وجه حق. إحالة الاقتراح بقانون للنائب عسكر العنزي بشأن الرعاية الصحية لرجال الإطفاء إلى لجنة شؤون الداخلية والدفاع.

تكليفات مكتب المجلس

جلسة 15 مايو 2018 كلف المجلس ، مكتب المجلس دراسة ما جاء في رسالة رئيس لجنة الأولويات التي يطلب فيها إحالة الطلبات التي تقدم خلال الجلسة والتي تؤثر في ترتيب بنود جدول الأعمال إلى لجنة الأولويات لدراستها ومن ثم إدراجها في جدول أعمال الجلسات المقبلة.

جلسة 16 مايو 2018 : كلف المجلس، مكتب المجلس دراسة ملاحظات النواب بشأن الآلية الحالية في التعامل مع الأسئلة البرلمانية وإعداد آلية أكثر عملية.

وكان عدد من النواب منهم أبدوا انتقادات للآلية الحالية في التعامل مع الأسئلة البرلمانية ويمكن إيجاز ملاحظات واقتراحات النواب بشأن الأسئلة كالتالي:

• عدم كفاية الوقت المخصص للأسئلة وتعقيب النواب على ردود الوزراء عليها.

• –ضرورة تخصيص جلسات لمناقشة الأسئلة والردود عليها.

• دراسة تعديل اللائحة الداخلية للمجلس لتفعيل دور الأسئلة البرلمانية.

• أن يتم الرد شفاهه على الأسئلة خلال دور الانعقاد وأن تكون الردود مكتوبة ما بين أدوار الانعقاد.

جلسة 13 نوفمبر 2018 : إحالة رسالة رئيس لجنة العرائض والشكاوى التي يطلب فيها تلاوة ملخص الشكاوى التي ينوه عنها في جدول أعمال الجلسة عملاً بنص المادة [154] من اللائحة الداخلية إلى مكتب المجلس للنظر في آلية تنفيذها ودراسة السوابق البرلمانية ثم عرض الأمر على المجلس في الجلسة المقبلة.

تكليفات ديوان المحاسبة : جلسة 29 مايو 2018 : وافق المجلس على رسالة بعض النواب بـ«تكليف ديوان المحاسبة إعداد تقرير متضمنًا نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانية مجلس الوزراء: البيانات المالية والحساب الختامي، في الباب السابع: المنافع الاجتماعية، والباب الثامن: مصروفات وتحويلات أخرى، بند: مكافآت وجوائز لغير الموظفين، وبند: الأنشطة المختلفة»، على أن يقدم الديوان تقريره إلى مجلس الأمة قبل الأول من شهر أكتوبر المقبل.

جلسة 27 يونيو 2018 : قرر المجلس الموافقة إحالة الحالة المالية للدولة إلى ديوان المحاسبة على أن يعد تقريرًا بشأنها ويحيله على لجنة الميزانيات والحساب الختامي. جلسة 11 ديسمبر 2018 : كلف المجلس، ديوان المحاسبة إعداد تقرير يتضمن دراسة الجوانب كافة المالية والفنية والقانونية المتعلقة بصيانة الطرق السريعة والداخلية وخطوط شبكة الصرف الصحي ومحطات الضخ الصحي لتحديد مدى علاقاتها بأزمة الطرق خلال موسم الأمطار لا سيما في منطقة صباح الأحمد ونفق المنقف ومنطقة الفحيحيل، على أن يقدم ديوان المحاسبة تقريره خلال شهرين من تاريخه وذلك بناء على رسالة رئيس لجنة التحقيق في تداعيات أزمة الأمطار. جلسة 12 ديسمبر 2018 : كلف المجلس، ديوان المحاسبة بدراسة ما جاء بطلب المناقشة المتعلق بفرز وندب العسكريين للعمل لدى أعضاء مجلس الأمة، ومدى توافقها مع أحكام القوانين وتقديم تقرير لمجلس الأمة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الإحالة. جلسة 12 ديسمبر 2018 : كلف المجلس، ديوان المحاسبة لإعداد تقرير مفصل عن نتائج فحص العقود المبرمة لمشاريع الطاقة المتجددة للتحقق من تكلفة إنتاجها ومقارنة تكاليف إنتاج وزارة الكهرباء والماء للطاقة الكهربائية، ومدى التزام الجهة المعنية بتنفيذ المرحلتين الثانية والثالثة بنتائج وتوصيات ما انتهى إليه تنفيذ الأعمال في المرحلة الأولى لضمان تحقيق الغاية المرجوة من تلك المشاريع تنفيذاً لرغبة صاحب السمو على ألا يتجاوز ديوان المحاسبة رفع التقرير المشار إليه أعلاه إلى مجلس الأمة عن 1 مارس 2019.